PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Messa**
DATE:	**14-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**Medical Syndicate responsibility**
PAGE:	**Back Page**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Mohamed Abu Al Hadid**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

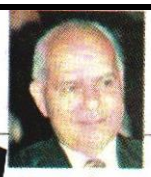

محمد أبو الحديد

مسئولية نقابة الأطباء

قررت نقابة الأطباء خصخصة المستشفيات الحكومية، ونقل ملكيتها إليها.

المعروف انه لا أحد لديه الحق فى غلق منشأة خدمية أو انتاجية، أو رفع أو خفض تكلفة الخدمة التى تقدمها إلا من يملك هذه المنشأة، وهو ـ فى حالة المستشفيات ـ الحكومة.

لكن النقابة انتزعت هذا الحق لنفسها، وقررت ـ ضمن حزمة قرارات أخرى ـ أن تغلق أى مستشفى حكومى يتعرض فيه الأطباء للاعتداء.

وأن تقدم المستشفيات الحكومية خدماتها بالمجان لروادها، فيدخلون المستشفى للعلاج أو للزيارة دون تذاكر أو دفع رسوم، ويحصلون على العلاج مجاناً، بما يتطلبه من تحاليل وأشعات وأدوية.. إلى آخره.

وقد اصدرت النقابة هذه القرارات من جانب واحد، ودون التشاور مع المالك الحقيقى.

وكل ذلك رداً على موقعتى امناء الشرطة مع الأطباء فى مستشفى المطرية بالقاهرة، وفى احد مستشفيات محافظة البحيرة، واتهام النقابة للحكومة بعدم توفير الحماية اللازمة للأطباء اثناء مزاولتهم لعملهم داخل المستشفيات وتقاعسها عن معاقبة امناء الشرطة ابطال الواقعتين.

حسناً.. هناك قرار منطقى ومهم، يكمل هذه القرارات، وعلى النقابة أن تتخذه، وهو أن تعلن تحملها مسئولية دفع رواتب الأطباء والعاملين فى جميع المستشفيات الحكومية فى نهاية الشهر.

فكما أن هناك حقوقاً للملكية، هناك ما يقابلها من التزامات ومسئولية.

ما حدث فى نقابة الأطباء، فى اجتماع جمعيتها العمومية الطارئة يوم الجمعة الماضى، لا يمكن وصفه إلا بانه تهريج، ومراهقة نقابية غير مسئولة، حتى لو وافق عليها جميع أطباء مصر.

ولو حدث ذلك فى أى نقابة مهنية أخرى، بما فى ذلك نقابة الصحفيين التى اعتز بالانتماء اليها، فسوف أطلق عليه نفس هذا الوصف.

ابتداء.. القانون يجرم الاعتداء على أى موظف عام اثناء تأدية عمله.. وهذا ينطبق على الأطباء كما ينطبق على غيرهم، ولابد من انفاذ القانون، ومعاقبة من يحاول التحايل عليه.

وتوفير الحماية اللازمة للأطباء مطلوب، وهو مسئولية أجهزة الأمن، حتى لو كان المعتدى فرداً من افرادها.

لكن، يجب فى نفس الوقت معالجة كل واقعة أو حدث فى نطاقه، وسعى كل الأطراف ـ بمسئولية ـ إلى سرعة احتواء اثاره وتداعياته، حتى لا يتحول إلى قضية عامة أو ازمة، فى وقت لا تنقصنا فيه القضايا والأزمات.

أى ان هناك المسار القانونى الذى يجب أن يأخذ مجراه فوق الجميع، وهناك المسار التفاوضى الودى.

وحتى فى حالة عدم الوصول بالمسارين إلى حل يرضى جميع الأطراف، فإن التصعيد يجب أن يكون محسوباً، ومتدرجاً وفى إطار الحقوق والالتزامات، وليس كما فعلت نقابة الأطباء باستخدام حزمة من أوراق ضغط ليس لها حق فى بعضها، وتعطى رسائل متناقضة لا تخدم قضيتها.

مثلاً.. تتخذ خطوات لخصخصة المستشفيات لحسابها.. وتأخذ قراراً برفض اتجاه الحكومة للخصخصة.. كيف؟!

تتذكر المرضى «الغلابة» فقط كورقة تلعب بها عندما يتعرض بعض الأطباء للاعتداء، فتقرر تقديم خدمات المستشفيات الحكومية لهم بالمجان.. لماذا لم تتذكرهم قبل ذلك.. وماذا سيكون موقفها إذا تم حل مشكلة الأطباء المعتدى عليهم حلاً يرضيها؟!

مجلس نقابة أطباء «مينا» يجب أن يكون اكثر مسئولية وتعقلاً.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET